تلاعب المقاولين والمهندسين وراء تعثُّر المشاريع

هل من ضوابط..؟!

ما إن تعلن مناقصات بعض المشاريع حتى يخطفها في أحيان كثيرة، وخصوصاً في ظل غياب الرقابة من ليسوا أهلاً للائتمان عليها فيتم التلاعب بالمواصفات كثيراً مما يجعلها عبئا على الدولة والمستفيدين من الخدمة.

عبدالكريم زيد العنسي - مختص بالهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد يؤكد أن معظم مقاولي المشاريع العامة يفتقرون للكفاءة والخبرة والأسوأ في الأمر هو انعدام الضمير والسعي للربح وغالباً ما تظهر المقاولة من الباطن، الأمر الذي يؤدي إلى عدم إنجاز المشاريع حسب المواصفات، كما أن تواطؤ مهندسو المشاريع مع المقاولين يؤدي إلى تعثر الكثير من المشاريع.

تحقيق /مفيد درهم

محللون :إعداد قائمة سوداء بالمخالفين من أبرز الحلول المقترحة

تلاعـــب!!

يقول توفيق عبدالله القباطي ؟ مدير المتابعة والإحصاء بنيابة استئناف شمال أمانة العاصمة :رغم حرص قيادة الدولة على إنجاز المشاريع في وقتها المحدد، إلا أن هناك بعض التلاعب من قبل مقاولي ومهندسي المشاريع مما يؤدي إلى تعثّر بعض المشاريع، وأذكر منها على سبيل المثال تأخر تنفيذ سد وادي الركب الواقع بين القبيطة والأعبوس من قبل المقاول الذي استلمه قبل سنة، نتيجة رفضه دفع تعويض لأحد المواطنين المتضررين من السد، رغم أنه سيحصل على المياه والحجارة والنيس بالمجّان، ومشروع مياه الأعبوس الذي تم التلاعب به من قبل المقاول واللجان المشرّفة عليه مما يقتضي محاسبة القائمين عليها وإخراجها إلى أرض الواقع.

ويرى القباطي أن من أسباب تعثّر بعض المشاريع ترجع أيضاً إلى غياب الرقابة على عمل المقاولين والمهندسين من قبل الجهات المعنية ..مؤكداً بأن القضاء والنيابة العامة يقومون باتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين سواءً كانوا من المقاولين أو مهندسي المشاريع.

قرار خاطئ

ويؤكد محمد طائف ؟ مدير عام بمشاريع الكهرباء على أن تأخر تنفيذ مشروع كمشروع كهرباء الأعبوس بمحافظة تعز من قبل المقاول يعد نموذجا للتلاعب، رغم اعتماده منذ١٩٩٦ م وصرف مواده بالمليارات وعمل عقد جديد مع المقاول منذ أكثر من سنة وفي مثل هذا ينبغي على الجهات المعنية سرعة إلزام المقاولين بتنفيذ المشاريع المتفق عليها معهم.

أسبـــاب

ويقول المهندس /عبدالله الصايدي: تعاني اليمن تعثُّرا واضحا وملحوظا لمشاريعها التنموية عموماً لأسباب فنية وإدارية أحياناً وبفعل فاعل أحياناً وقد بحثت في عدد من المراجع فلم أجد مشاريع متعثرة إلا في اليمن وبكمية كبيرة نتيجة أسباب فنية وإدارية تتمثّل بوجود أخطاء كبيرة في التصاميم، ومن المؤسف أنه يتم أحياناً في بعض الجهات تكليف سماسرة بعمل التصاميم وليس مهندسين مما يؤدي إلى وجود أخطاء تمنع تنفيذ المشروع، بالإضافة إلى الأخطاء التي يرتكبها المهندسون أنفسهم والسبب هو عدم وجود الإدارة الصارمة للرقابة على التصاميم أو بسبب الإهمال، كما أن توقُّف المشروع يؤدي إلى خسارة المقاول الذي يتلافى خسارته بطلب عمل كميات وهمية تعويضاً عن خسارته أو التلاعب بالمواصفات لنفس السبب، والسمسرة على التصاميم حيث يلعب السماسرة دوراً كبيراً في تعثُّر المشاريع الحكومية، بالإضافة إلى قيامهم بالتوسط بين بعض ضعاف النفوس في الإدارات الحكومية وبين المقاولين وإسناد إشراف المشاريع إلى غير الأكفّاء بغرض الاستفادة المالية وعدم وجود مخصصات مالية كافية للمشروع وعدم امتلاك المقاولين لكادر فني بالرغم من أن العقود الموقّعة معهم تنص على توفير هذا الكادر، ولا يوجد تشدد من الجهات الحكومية في هذا الجانب من أجل مصلحة المقاولين ومصلحة العمل وعدم تطبيق العقوبات على المصممين والمشرفين والمقاولين الذي يتسببون في تعثُّر المشاريع مما جعل هذه الأعمال المخالفة تتكرر من مشروع إلى آخر، بالإضافة إلى سهولة الصرف من الخزينة العامة لأعمال مكررة مما يعد أمراً معيباً بحق إدارات المشاريع وبحق الإدارات المالية في مختلف الجهات.

ويضيف الصايدي :نلاحظ في عدد من الإدارات تطبيق العقود والتشدد في تطبيق المواصفات فنندهش ونتعجّب، إلا أننا ننصدم عندما نعلم أن السبب هو أنه نوع من الابتزاز للمقاول، وهناك سبب جوهري في تعثّر المشاريع الحكومية وهو وجود أسعار مختلفة لنفس العمل في الأعمال الإنشائية حيث يوجد أربعة أسعار مختلفة لبند الحفر مثلاً في بعض المشاريع مما يؤدي إلى دفع المقاولين للتفاهم بطرق غير مشروعة ، ولا تستطيع أجهزة الرقابة رصد هذا النوع من المخالفات ويحدث العكس في بنود أخرى مثل الحديد والخرسانة حيث يكون السعر موحداً بغضّ النظر عن المتانة والجودة مما يؤدي إلى التلاعب بالمواصفات، بالإضافة إلى استخدام الخرسانة والحديد بدون اختبارات للأسباب المذكورة أعلاه، وصرف المستخلصات للمقاولين يحتاج إلى فترة طويلة من المراجعة والمماطلة وعدم وجود وضوح في صيغة العقود وفي تسمية البنود وتسعيرها وتصنيفها وغياب اللوائح الخاصة بحقوق وواجبات المصمّمين والمشرفين وصفاتهم وعدم وجود مبالغ خاصة للتعويض وغيرها.

وتفيد بعض الدراسات أنه إذا كانت تكلفة أي مشروع وسطياً هو واحد دولارت في البلاد العربية فإن ما يتم دفعه للفاسدين حوالي خمسة دولار أي خمسة أضعاف قيمة المشروع وهذا ينطبق على المشاريع المتعثرة، ويبدو أن هناك توجهاً حكومياً لحل مشاكل المشاريع المتعثرة، إلا أن هذه المشاريع سوف تتعثّر إذا بقيت أسباب التعثُّر دون حل.

ويرى الصايدي في بعض المعالجات حلاً للمشكلة التي تتمثل في إنزال قائمة سوداء بالمقاولين والمسئولين والمهندسين الذين تسببوا في تعثُّر المشاريع وكسبوا المليارات والدراسة المسبقة لأسعار البنود وجعلها متوازنة لأن الأسعار الحالية فيها أرباح كبيرة في الأعمال الترابية وخسائر في الأعمال الإنشائية وعدم تسليم المشاريع إلى مقاولين واستشاريين غير مصنفّين مثلما يحدث حالياً، وإصدار قرار ملزم بمنع دفع قيمة التصاميم من الخزينة العامة سوى مرة واحدة حتى لو تعثُّر المشروع وإكمال المشرع بالتصاميم السابقة المدفوع ثمنها من الخزينة العامة مسبقاً والعمل على إيقاف تجار التصاميم عند حدهم.

بلاغـــات

من جهته يتحدّث الأخ /عبدالكريم زيد العنسي ؟ مختص بالهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد قائلاً :نتلقّى البلاغات الخاصة بشأن مخالفات مقاولي ومهندسي المشاريع ونعمل على دراستها ورفعها إلى رئاسة الهيئة التي تتولى بدورها تحويلها إلى القطاع المختص لإجراء التحرّي والتحقيق فيها وفي حالة ثبوت صحتها يتم إحالة المتورّطين إلى النيابة العامة لاتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم.

ويضيف الأخ /ياسين عبده سعيد نعمان ؟ رئيس قطاع الإعلام في الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد :تتخذ الهيئة الإجراءات القانونية بشأن المشاريع المتعثرة كما فعلت بإلغاء اتفاقية الطاقة الكهربائية النووية عن طريق مجلس الوزراء وإلغاء مشروع مطار صنعاء الدولي المتعثر بعد ثلاث سنوات من العمل.